السياسة العثمانية تجاه قطر في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ورد الفعل البريطاني (١٨٧١-١٩١٣)

الدكتور صبري فالح الحمدي

المقدمة :

احتلت التوجهات العثمانية صوب مناطق الخليج العربي وفي مقدمتها قطر حيزا في تنافس القوى الاقليمية والدولية في محاولاتها للسيطرة على المنطقة لتحقيق اهدافها المعروفة . ومن الجدير بالذكر ان اهتمام الدولة العثمانية في الخليج العربي يعود بجذوره التأريخية الى القرن السادس عشر ، حينما ارسلت الدولة حملات بحرية للتصدي للغزو البرتغالي الذي طال المنطقة بدءا من هرمز حتى البصرة الواقعة شمالها ، مستثمرا الرابطة التي تجمع بين سكان الخليج العربي والعثمانيين في مواجهة التوسع الاوربي الذي افتتحه البرتغاليون مطلع ذلك القرن ، فضلاً عن افادته من حالة الاستياء والغضب التي عمت الاهالي جراء سياسة القتل والتدمير التي مارسها البرتغاليون ضدهم .

الا ان النفوذ العثماني سرعان ما اصابه الضعف كثيرا وانحسر في وجود اسمي في الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لاسباب تتعلق باوضاع الدولة الداخلية وانغماسها بحروبها الاوربية ، فضلاً عن قيام حركات معارضة لوجودها في اغلب ممتلكاتها ، الامر الذي جعلها بعيدة عن الاهتمام بمشيخات الخليج العربي ، مما فسح المجال واسعا للتدخل الهولندي والفرنسي وتزايد الوجود البريطاني هناك ، الذي بات منفردا وحده في الهيمنة على مقدرات الخليج العربي عام ١٨٢٠، عقب تمكن بريطانيا من القضاء على معارضة القواسم الذين ظلوا يقاومون التدخل البريطاني

قرابة اربعة عقود بدءا من عام ١٧٧٨ وحتى عام ١٨١٩ ، ونجاحها بعقد المعاهدات مع شيوخ المنطقة لضمان مصالحها هناك .

وجائت الفرصة المناسبة للدولة العثمانية في محاولة استعادة نفوذها في الخليج العربي عام ١٨٧١ ، على اثر النزاع الذي نشب بين امراء نجد عام ١٨٦٥ بعد وفاة الامير فيصل بن تركي ، وتزامنت تلك التطورات السياسية مع تولي مدحت باشا ولاية بغداد عام ١٨٦٩ الذي وصفته المصادر التأريخية بانه يعد من الد اعداء السياسة البريطانية في الخليج العربي والعراق . وسيحاول البحث تتبع ممهدات حملة الاحساء ووقائعها بقدر تعلق احداثها بقطر موضوع الدراسة ، وتتبع ردود الفعل القطرية المتمثلة بكيفية تعامل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني مع الاجراءات السياسية والادارية والعسكرية التي اتخذها العثمانيون في قطر ، ومحاولة القاء الضوء على طبيعة تلك العلاقات التي تعرضت احيانا الى حالة من التوتر وحدوث الصدام المسلح بسبب معارضة شيخ قطر والاهالي محاولة الدولة احكام سيطرتها على بلادهم ، ورد الفعل البريطاني من ذلك ، وقد استمر ذلك التجاذب الى قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى .

- السياسة العثمانية تجاه قطرورد الفعل البريطاني (١٨٧١-١٨٩٣):

اتسمت سياسة الدولة العثمانية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بمحاولة استعادة نفوذها الاسمي على السواحل الشرقية للجزيرة العربية ، بعد ان فقدته منذ القرن السابع عشر بسبب انغماسها في مشاكلها الداخلية وحروبها في اوربا[١] ، والقلاقل الداخلية التي تعرضت اليها في العراق واتخاذ القوى القبلية على سواحل الخليج العربي موقف العداء لها ، بينما كان النفوذ البريطاني يتزايد محققاً نجاحات بالحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية فاستغل حكام العرب ضعف الدولة وسوء ادارتها واخذوا بالتخلص من سلطتها وطاعتها ، فطردوا ولاتها واجلوا حامياتها العسكرية ، اذ اعلن امراء كل من الاحساء والقطيف وقطر والبحرين انفسهم حكاماً على قبائلهم[٢] .

وردا على ذلك اتبعت الدولة العثمانية سياسة من شانها استعادة نفوذها الاداري والسياسي والعسكري في المنطقة خلال عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر ، اذ اختار العثمانيون ولاة ذوي كفاءة عالية في البصرة ومنحوهم صلاحيات واسعة بحيث يكونون مسؤولين – في اغلب الاحيان – مسؤولية كاملة عن شؤون الخليج العربي ، واصبحت البصرة وفقاً لذلك

القاعدة العسكرية والسياسية للنشاط العثماني في المنطقة ، ومع ذلك كله ، فان سلطات والي البصرة ، كما تؤكد وثائق قصر يلدز العثمانية ، كانت تتعرض لتقلبات كثيرة وشديدة ، فاحيانا نراه مسيطرا على قطر ويتدخل في البحرين ويصدر الاوامر الى الاحساء ، واحيانا اخرى يتقلص نفوذه الى حد كبير جداً[٣] .

من جانب آخر شعرت القبائل القطرية بثقل المكوس (الرسوم الكمركية) التي كانت تدفعها لآل خليفة ، مما شكل ذلك سبباً لقيام الثورة التي قادها عيسى بن طريف عام ١٨٦٣ ، وعلى الرغم من فشل الثورة ، الا انها مهدت الطريق لتجمع تلك القبائل ثانية تحت قيادة محمد آل ثاني الذي لم يتمكن من سداد تلك الالتزامات المالية المقررة ، فقامت الثورة عام ١٨٦٦ ، فاضطرت البحرين الى الاستعانة بحلفائها في المنطقة لمواجهة تلك التطورات التي عمت ارجاء شبه جزيرة قطر ، مما اعطى ذلك بريطانيا مبررا للتدخل في النزاع لصالح قطر ، والتوصل الى تسوية تضمنت ان يقوم آل ثاني بدفع مبلغ معين سنوي للبحرين على ان يعتبر ذلك نوعا من التبعية لها ، وبذلك صارت قطر مستقلة عام ١٨٦٨ تحت زعامة محمد آل ثاني[٤] .

وجاءت الفرصة المناسبة للدولة العثمانية لمعاودة سيادتها على مناطق الخليج العربي ، عقب وفاة فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥) امير نجد عام ١٨٦٥ وحدوث النزاع بين ولديه عبد الله وسعودعلى الحكم في نجد والاحساء ، فطلب الاول من مدحت باشا – والي بغداد – (١٨٧٢-١٨٦٩) عام ١٨٦٩ اخراج اخيه من الاحساء ، فلبى الوالي العثماني الطلب ، مستثمراً ذلك التنافس في رغبته فرض النفوذ العثماني على نجد[٥] وسارت حملته براً وبحراً ، وهي تتألف من القوات العثمانية يساعدها جنود كويتيون بقيادة عبد الله السالم الصباح واخيه مبارك ، وتولى محمد نافذ باشا قيادة الحملة العسكرية ، التي تمكنت من الاستيلاء على القطيف والهفوف في آيار ١٨٧١[٦] .

وجاء في التعليمات الصادرة الى محمد نافذ باشا ، انه بعد اتمام السيطرة على القطيف والاحساء فعليه ان يتجه الى قطر للاستيلاء عليها ، فهي ذات اهمية كبيرة من حيث الموقع وقربها من جزر البحرين وامتلاك

اهلها عددا كبيرا من القوارب وسفن الغوص التي يمكن الافادة منها ، لذلك اوفد القائد العثماني الشيخ عبدالله الصباح (١٨٧١-١٨٦٦) امير الكويت الذي وصل قطر في تموز ١٨٧١ بمهمة رسمية حاملاً فرمانات واعلاما عثمانية ، مما يشير الى ان تلك الخطوة كانت اجراءا سياسياً اكثر منه عسكريا ، فيما تذكر مصادر تأريخية اخرى خروج قوة عثمانية من الهفوف صوب قطر وتمكنها من اتخاذ الدوحة التي تقع على ساحل البحر من الجهة الغربية قاعدة لها[٧] . وكان الشيخ محمد آل ثاني قد طعن في السن واخذ شأن ابنه قاسم[٨] يعلو منذ عام ١٨٦٨، وتمثلت خطة الشيخ قاسم في تأكيد استقلال قطر عن القوى المجاورة ، ومن ثم فان دخول بلاده في كنف دولة كبيرة مثل العثمانية يقطع السبيل على زعماء تلك القوى ادعاء اية حقوق في قطر ، فضلاً عن ذلك فان شيخ قطر ربما بدوافع دينية لم يكن يرغب في ان يعول على الاعتراف البريطاني واثر ذلك التقارب في العلاقة مع الباب العالي . اما المصادر العثمانية فتقول انه نتيجة لامتداد نشاط اعوان سعود بن فيصل الامير النجدي في قطر ، فقد طلب الشيخ قاسم ووالده مرات عدة من السلطات العثمانية ارسال جنوده لحماية بلاده من تلك الاخطار ، ومما يعزز ما ذهبنا اليه ترحيب آل ثاني في اثناء زيارة مدحت باشا للاحساء في كانون الاول ١٨٧١ بقدوم حامية عثمانية قدر افرادها بما يتراوح بين (٢٠٠-٣٠٠) جندي بصفة دائمة في قطر مع مدفعية والحقت بها سفينة حربية ، كما تولى الشيخ قاسم بن محمد رفع العلم العثماني على قصره[٩] .

على ان الوجود العثماني لم يستمر طويلاً في قطر لاسباب كثيرة منها ان الدولة لم تعلق اهمية كبيرة على الاحساء لقلة الدخل المتحصل منها ، وتوتر العلاقات ما بين الدولة العثمانية وقطر التي لم تخل من وقوع ازمات بين المسؤولين عن الامن والاهالي بسبب فرض السلطات العثمانية الرسوم الكمركية عليها ، والذين كانوا قد اعتادوا التعامل مع زعامة قبلية عربية ، فضلاً عن تعرض حملة الاحساء لاوضاع صعبة اسهمت في اضعافها وهي ناجمة عن انتشار الامراض التي اهلكت العديد من القوات العثمانية ، واستنزاف معظم ميزانية ولاية بغداد جراء النفقات الباهضة التي تصرف للادارة المدنية والعسكرية ، واثر عودة مدحت باشا الى بغداد ومن ثم رجوعه الى استانبول عام ١٨٧٢ ، وبذلك ضعفت الادارة العثمانية في

معظم مناطق الاحساء حتى فضل العثمانيون تنصيب احد رجال عريعر من بني خالد ويدعى بزيع بن عريعر عام ١٨٧٣ حاكما عليها باسم السلطان العثماني ، واكتفى الباب العالي في الأبقاء على قوة عثمانية صغيرة في قطر[١١]، قدرتها المصادر البريطانية بثلاثين رجلاً من رجال الشرطة[١٢].

ادت التحركات العثمانية الى اثارة مخاوف بريطانيا من امتداد السيادة العثمانية الى الساحل الجنوبي للخليج العربي ، ولاشك ان المقيمين البريطانيين بالغوا في تصوير الخطر العثماني ، مما سيكون مجالاً لاثارة النزاع بين البريطانيين والعثمانيين فعملت السلطات البريطانية كل ما في وسعها للحيلولة دون استعادة الباب العالي نفوذه في امارات الخليج العربي[١٢] ، وقد ايدت حكومة بريطانيا حكومة الهند في مشاعر القلق التي تنتابها ، ففي ٤ نيسان ١٨٧٤ ارسلت انذار الى الباب العالي تؤيد فيه وجهة نظر الحكومة الهندية ، وعلى اثر هذه الاجراءات اوقفت السلطات العثمانية العمل في ميناء الزبارة[١٣] الواقع مقابل جزيرة البحرين ، وعلى ما يبدو انها ارادت ان تزيد من قوة حامياتها العسكرية في قطر وان تعيد بناء مدينة الزبارة واعمارها[١٤].

وتشير الوثائق العثمانية الى مراقبة السفن البريطانية لتحركات العثمانيين صوب قطر والبحرين ، ومما ذكرته الأتي :" واثناء ولاية نافذ باشا على البصرة كان قد سمع باضطرابات وقعت بالكويت وسواحل بحر فارس ، فركب سفينة همايونية الى قطر ولما اقتربت سفينته من جزيرة البحرين لحقتها سفينة حربية بريطانية في المنطقة للكشف عن اسباب هذه الزيارة ، فكر نافذ باشا راجعا الى قطر دون ان يرد بشيء على هذه المعاملة السيئة من الانكليز" [١٤].

وحين حاولت الدولة العثمانية اعادة بناء ميناء الزبارة في العام نفسه، اثارت ذلك احتجاج السلطات البريطانية ، بوصف الزبارة سيشكل نقطة ارتكاز معادية للبريطانيين ونفوذهم في البحرين ، لا سيما وان شيوخ الاخيرة لهم ادعاءات قديمة في الزبارة ، وترتب على هذه المشكلة تبادل الهجمات بين كل من قطر والبحرين ، خاصة بعد ان قام ناصر بن مبارك شيخ الهواجر ومعه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بالاستيلاء على المدينة

عام ١٨٧٥ ، حينئذ تدخل الاسطول البريطاني وبدأ بقصف الميناء مما اثار احتجاج السلطات العثمانية[١٦].

عاود العثمانيون اهتمامهم بقطر على اثر تعيين ناصر باشا العربي الاصل اواخر عام ١٨٧٥ والياً على البصرة وادخلت الاحساء ومتصرفية نجد وقائممقامية قطر ضمن هذه الولاية ، وحتى هذا الوقت لم يكن احد قد عين (قائممقام) لقطر بصفة رسمية وترك للشيخ قاسم تصريف الأمور كما لو كان يحتل هذا المنصب الى ان صدر فرمان بخلع اللقب عليه عام ١٨٧٦ ، وقد يكون التأخير في اصدار الفرمان هو انتظار غياب الشيخ محمد آل ثاني الذي لم يكن مرغوبا فيه من قبل العثمانيين[١٧].

شهد عام ١٨٧٨ حدوث تطورات سياسية داخل قطر تمثلت في تولي الشيخ قاسم رئاسة آل ثاني بعد وفاة والده الشيخ محمد ، فانعكس ذلك في التوجهات العثمانية نحو قطر ، وكان حليفاً للدولة العثمانية بخلاف والده الذي تحالف مع بريطانيا بموجب المعاهدة الموقعة من قبله عام ١٨٦٨ ، وقد انعمت عليه الدولة برتبة قائممقام فخري ، وكان له راتب منها ، واستمر قضاء قطر يتبع متصرفية الاحساء (نجد) وهو تابع الى ولاية البصرة ، ومما يؤكد استمرار العلاقات بين الجانبين هي الزيارة التي قام بها متصرف الاحساء الى الدوحة في ايار ١٨٧٩ على ظهر السفينة (اسكندرية) وقابل في اثنائها الشيخ قاسم بن محمد[١٨].

والواقع ان شيخ قطر على الرغم من ترحيبه بالعثمانيين والاعتماد عليهم في توطيد سيطرته في قطر ، الا انه مع ذلك استمر اقرب الى التردد في علاقته بكل من الدولة العثمانية وبريطانيا ، فالثابت انه طلب في بعض الاحيان حماية البريطانيين له ، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب له ، بل على العكس كانت تعمد الى الضغط المتكرر عليه ، ومن المؤكد انها انتهزت فرصة مناوأته للتجار الهنود واجبارهم على مغادرة البدعة[١٩] حتى تتخذ من ذلك سببا من اسباب العداء بينها وبين الشيخ قاسم بن محمد، ففي عام ١٨٨٢ ارغمه المقيم البريطاني على دفع غرامة قدرها (٨,٠٠٠) روبية (تعادل الروبية ٧٥فلسا) تعويضا عما حدث من تعدي على بعض ممتلكات التجار الهنود[٢٠].

كان من الطبيعي ان تؤدي التحركات العثمانية السياسية والعسكرية صوب قطر الى ردود فعل بريطانية بسبب ارتباط معظم امارات الخليج العربي بمعاهدات حماية مع الحكومة البريطانية ، لرغبة كل طرف في زيادة نفوذه في تلك المناطق وعلى حساب الطرف الآخر ، منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث عام ١٨٨٦ ، حينما نفى العثمانيون ما زعمه البريطانيون بان الشيخ قاسم بن محمد قد تلقى تعليمات من الاولين بان يبني قصراً في منطقة العديد[٢٢].

وحينما ارادت السلطات العثمانية تأسيس دائرة لتحصيل الكمارك في قطر عام ١٨٨٧ ، الامر الذي اضطر معه الشيخ قاسم بن محمد للتصدي لذلك متبعاً خطة تنطوي على قدر من الحنكة ، فابتعد عن الدوحة مؤقتاً مقيماً في داخل البلاد ومعلنا عدم مسؤوليته على ما سيقع من اضطرابات ومشاكل من التجار الفرس والهنود ، واعلن في الوقت نفسه تنازله عن لقب قائممقام قطر ، وطلب من السلطات البريطانية حمايته ، غير ان هذه لم تستجب له ، بل حملته مسؤولية ما يحدث من مشاكل للتجار الهنود في الدوحة . ويبدو ان عدم استجابتها لطلبه راجع من تخوفها منه وعدم ثقتها به حينذاك ، بل اتهمته بانه السبب فيما يحدث للتجار من متاعب في الدوحة ، ونتيجة لذلك لجأت الى مصادرة ممتلكاته الخاصة في البحرين وبومباي لتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم ، وعند ذاك اضطر الشيخ قاسم بن محمد الى مراجعة موقفه من الدولة العثمانية ، فطلب الى الاخيرة ان تحتج لدى الحكومة البريطانية على ذلك وان تسعى لاسترداد ممتلكاته بعد ان عبر عن اخلاصه وولائه للدولة ، التي رحبت بموقفه وانتهزت الفرصة عام ١٨٨٨ لتقوية مركزها في قطر ، فقد ارسلت كتيبة من جنودها مؤلفة من (٢٥٠) جنديا لدعم قواتها العسكرية في الدوحة ، بعد ان قام نصيف باشا (والي البصرة) بزيارة المدينة ، موعدا شيخ قطر بمنحه لقب ووسام ، وقد امر بانشاء مستودع للفحم وبقاء سفينة حربية دائمة في مياه قطر ، مما يشير الى رغبة الدولة في اثبات قدرتها على ضبط الامن هناك على وفق ما تؤكده الوثائق الروسية[٢٢]، في حين ان المصادر البريطانية ارجعت الاجراءات العثمانية لمواجهة الاضطرابات التي شهدتها الدوحة بالعام الماضي ، او بيان الموقف العثماني المساند لشيخ قطر ازاءاحتجاجات السلطات البريطانية

على اعمال ما تسميه باعمال (القرصنة البحرية) في مياه الخليج العربي[٢٣] .

شهدت المدة خلال سنوات (١٨٨٩-١٨٩١) اتخاذ العثمانيين اجراءات تهدف الى تشديد قبضة الدولة على قطر ، اتضحت في اثناء الزيارة التي قام بها عاكف باشا (متصرف الاحساء) للدوحة في تموز ١٨٨٩ ، موضحاً رغبته في تنظيم الادارة العثمانية هناك ، اذ قدم للشيخ قاسم بن محمد مقترحات اهمها اقامة دار حكومية في قطر تضم قوة عسكرية من الفرسان والمشاة للمحافظة على الامن ، وان يعاد النظر في الرسوم المفروضة على تجار اللؤلؤ ، وتعيين وكيل عثماني للقائممقام (الشيخ نفسه) بحجة كثرة تغيبه ، فضلاً عن تعيين مديرا للميناء مسؤول عن تحصيل العوائد من السفن القطرية ، كما اعلن المتصرف عن فتح مكاتب بريدية في الزبارة والعديد وتسيير سفينتين بخاريتين بشكل منظم بين الدوحة والعقير والقطيف[٢٤].

وازاء تلك الاجراءات العثمانية قدم الشيخ قاسم بن محمد (قائممقام قطر) استقالته معلناً ان الحكم انتقل من بين يديه الى يدي المسؤولين العثمانيين ، لاسيما ان تلك الاجراءات قد اثارات غضب شيخ قطر ، وبخاصة فيما يتعلق بفرض الدولة رسوماً على التجار والسفن وعلى دخل اللؤلؤ مما يؤدي الى هجرة السكان من البلاد ، ويحرمه ذلك من مصدر هام من مصادر دخله وهو الرسوم الكمركية ، كما ان تعيين الدولة مساعدا له سوف يتيح لها التدخل في كل شؤون قطر ، فضلاً عن تحمل الشيخ مرارة من العثمانيين عندما تقاعسوا عن مساعدته في صراعه الطويل مع حاكم ابو ظبي بشأن العديد ، فلم يلبوا طلبه بمعاونته عسكريا ، مما جعله يتشكك في مدى قدرتهم على الدفاع عن مصالح بلاده ، لذلك بدأ في اتخاذ موقف معارض معلنا عدم اعترافه بالسيادة العثمانية وشرع في التحريض على مقاومة الاجراءات العثمانية في الدوحة ، فاعاق تأسيس الدائرة الكمركية وتوقف عن دفع الجزية للدولة ، الامر الذي اثار استياء السلطات العثمانية ، وبخصوص استقالته من قائممقامية قطر ، فقد رفض والي البصرة قبول تلك الاستقالة مطلع عام ١٨٩١ ونصح الشيخ قاسم بالعدول عنها ، ومنذ ذلك التأريخ اخذت العلاقات بين الجانبين تتدهور بسرعة ، لاسيما بعد تمكن الشيخ قاسم من احباط مشروع اقامة الدار الحكومية في الدوحة في العام

نفسه ، حتى وصلت الى مرحلة خطيرة تمثلت في وقوع معركة الوجبة بين الجانبين عام ١٨٩٣[٢٤].

- السياسة العثمانية تجاه قطر ورد الفعل البريطاني (١٨٩٣-١٩١٣):

تفاقمت الازمة السياسية بين الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني والسلطات العثمانية على الرغم من اتهام بريطانيا لشيخ قطر بصداقته للعثمانيين ، لكن الاخيرين لم يحسنوا سياستهم مع القطريين ، واخذوا يسيئون في معاملتهم ويضطهدونهم عن طريق اتهام محمد حافظ باشا قائدهم في الاحساء للشيخ قاسم بن محمد بانه يريد الانفصال والاستقلال عن الدولة العثمانية ، وقد ابى شيخ قطر على العثمانيين تدخلهم المباشر بشؤون القضاء الداخلية ، وتطورت الأمور لدرجة اخذ الباشا (والي البصرة) يتحين الفرص لالقاء القبض على الشيخ قاسم بن محمد[٢٦].

وتأسيساً على ذلك توجهت حملة عسكرية بقيادة محمد حافظ باشا (والي البصرة) للتحقيق في الاتهامات الموجهة الى قاسم بن محمد آل ثاني، اذ شكاه اهل الاحساء الى الدولة بان النهب يقع عن طريق العقير والاحساء وتباع المسلوبات في قطر ، وتألفت الحملة من كتيبة من المشاة وسرية من الخيالة تقدر بثلاثمائة رجل لحسم الامور مع شيخ قطر ، وحظيت الحملة بتأييد الشيخ محمد الصباح (١٨٩٦-١٨٩٢) امير الكويت الذي ارسل اخاه مباركا على رأس قوة من الكويتيين في ايار ١٨٩٣ - لكن القوة الكويتية لم تكن تريد الاشتباك الفعلي مع الشيخ قطر ، ومن ثم تباطأت في تحركها ووصلت الى قطر عقب نجاح شيخها في الحاق الهزيمة بالعثمانيين – وقد بادر الشيخ قاسم الى النزول في الوجبة على بعد (١٥)كيلو مترا من الدوحة ، فقد كانت الاخبار قد وصلته من اصدقائه في البصرة والاحساء عن نوايا العثمانيين لاعتقاله ، فضلاً عن علمه بامر التجريدة العسكرية التي كانت تعد في الكويت ايضا للتوجه الى قطر ، لكن شيخ الاخيرة رفض مقابلة قائد الحملة العثمانية ، واوفد اخاه احمد مكانه ، وتورد مصادر تأريخية رأيا مغايرا مفاده ان الأخير جاء ليستقبل والي البصرة مدعياً ان حالة اخيه الصحية وعجزه حالا دون الحضور لمقام الوالي العثماني حين نزوله ارض قطر ، واستمرت المراسلات بين الوالي والشيخ اسابيع عدة دون ان يحصل لقاء بينهما[٢٤]، وحرر الوالي رسالة الى الشيخ قاسم بن محمد يطلب فيها

حضوره ، فاعتذر الاخير عن الحضور وارفق رسالته باستقالته من القائممقامية وطلب تعيين اخيه بدلاً عنه ، فرد عليه الباشا بان استقالته قبلت وتعين اخيه بدلا عنه ، " غير ان هناك امورا كنت المسؤول عنها في عهدك فعليك ان تحضر لمعرفة وجهة نظرك فيها" ، فاجابه الشيخ قاسم " اذا كان لابد من حضوري فليكن اجتماعنا في قصر الوجبة " ، اذ ارسل الباشا سعيد بك آمر الفوج لحضور الاجتماع عوضا عنه وتفاوضا معاً دون ان يسفر اجتماعها عن نتيجة ، وابلغ الشيخ قاسم ممثل الباشا بانه يعتذر عن الحضور مستقبلا وسيستمر اخي بدلا عني ، الا ان محمد حافظ باشا اخبر الشيخ قاسم بان للدولة العثمانية ضرائب مستحقة لمدة خمسة عشر يوماً مطالبا بتسديدها فورا ، الا ان الشيخ احمد استعطف القائد العثماني بقوله " ان لاقبل للسكان بدفع الضرائب لانهم لا يملكون النخيل ولا العقار وهم يدفعون للدولة (٥٠) ألف ريال فرنسي و(٤٠٠) بندقية مارتيل"، حينذاك طلب القائد ان يقابله الشيخ احمد في اليوم الثاني مع اعيان البدو ، فلما حضروا وكان عددهم (١٦) شخصاً امر باعتقالهم مع الشيخ احمد وارسلوا الى السفن الراسية ، كما فرض الحصار على جميع سكان المدينة ، مما اضطر الشيخ قاسم الى مغادرة قطر وفرق القبائل التي كانت حوله من البواكرة والمهاندة ، وبعث رسولا يدعي سويد بن عذر الى الشيخ زايد حاكم ابو ظبي يصالحه كي يلجأ اليه[٢٨].

وعلى اثر دخول القوات العثمانية مدينة وجبة اطلق سكانها النار على المهاجمين ، فبلغ ذلك الشيخ قاسم ، فقفل راجعا لاستلام قيادة القبائل واستمرت المعركة يوما كاملاً ودارت الدائرة على القوات العثمانية التي التجأت متحصنة في قصر الشيخ قاسم المسمى بـ(الثقب) وحاصرهم شيخ قطر ، الا انهم تمكنوا من فك الحصار مواصلين انسحابهم حتى الدوحة ، فتتبعهم الشيخ قاسم ورجاله واوقع بهم خسائر جسيمة . واما والي البصرة فقد التجأ الى السفن الراسية في الميناء ، ولما شاهد ما حل بقواته ارسل سليمان افندي آمر كتيبة الخيالة يعرض الصلح على الشيخ الذي وافق ، فيما اطلق الباشا سراح المعتقلين الشيخ احمد واعيان البلدة[٢٩]. اما المصادر البريطانية فتسرد رواية اخرى بشأن اسباب معركة الوجبة ووقائعها ، نوردها على وفق ما ذكره سلدانا Saldanha)[٣٠]وعلى النحو الآتي:" لكن

قاسما بعث الى والي البصرة باخيه الشيخ احمد بعد ان تعهد الوالي التركي بسلامته تسوية للامور ، لكن سفارة الشيخ احمد لم تنجح ، لذلك فقد اصر الوالي على الشيخ قاسم بان يحضر ، لكن الاخير كان يخشى ان يعمد الوالي الى سجنه ، فبعث اخاه احمد ثانية لينوب عنه ومعه عدد من الاتباع ، فما كان من الوالي الا ان اعتقل احمد واتباعه ، وتظاهر قاسم حالا بانه وزع قواته ، ولكنه في الواقع انما كان قد وضعها بموجب خطة محكمة في نقاط متعددة ، فيما اشاع بانه عازم على ان يفر بنفسه الى مكان يدعى الوجبة ، فارسل الجنود الاتراك وعددهم مئة وخمسون في اثره ، ولكنهم وقعوا في الشرك وطوقوا حيث قتل الكثير منهم في ٣ نيسان ١٨٩٣ ، وعندما توجهت قوات الوالي بكاملها ضد الشيخ قاسم وقع اشتباك خطير تكبد فيه الفريقان خسائر باهضة ، لكنه تم الاتفاق على عقد هدنة لتسوية النزاع"[٣٢].

والذي يهمنا هنا النتائج التي تمخضت عن فشل الحملة العثمانية عام ١٨٩٣ اذ ترك محمد حافظ باشا الحامية العثمانية في الدوحة ، الامر الذي دفع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) الى اصدار فرمان بعزله، وعلى ما يبدو فان الدولة العثمانية على الرغم من الكدر الشديد الذي تركته هذه الهزيمة ، الا انها اضطرت الى العدول عن عزمها القيام بحملة جديدة واجراءات شديدة لمعاقبة الشيخ قاسم بن محمد وفضلت تسوية القضية بالمفاوضات فقط ، وحيث ان الدولة العثمانية كانت تعلم بنوايا بريطانيا وغير راغبة في تدخلها ووساطتها خشية استناد شيخ قطر الى قوة هذه الوساطة ، لذلك ارسلت محمد النقيب (نقيب الاشراف في البصرة) الى الدوحة في حزيران ١٨٩٣ ، الذي نجح بالتوصل الى تسوية بين الجانبين، وافق خلالها الشيخ قاسم على التنازل عن منصبه كقائممقام لصالح اخيه الشيخ احمد وان تعاد الاسلحة والمدافع التي استولى عليها القطريون من الجيش العثماني ، وتصدر الحكومة العثمانية عفوا شاملاً عن الشيخ قاسم ووجوب اخلاده الى السكون ، فنزل الاخير على رأي السلطان بعد ان تم له النصر ، لكن العثمانيين وعلى الرغم من ذلك ظلوا يعدون الشيخ قاسم رجل قطر القوي وتراجعوا عن قبول استقالته ، اذ ادركوا انه في ابقائه في منصبه قائممقام سيكون اقل خطورة منه فيما ترك حرا غير مقيد به ، وبذلك بقي الشيخ قاسم هو الحاكم الفعلي في قطر[٣٢].

وعلى اية حال فان الباب العالي بات مقتنعاً ضرورة تقوية وجوده العسكري في الخليج العربي من خلال ظهور السفن العثمانية فيه ، وتوافقاً مع هذه التوجهات ارسل اواخر عام ١٨٩٤ ثلاث سفن حملت كتائب عسكرية لتوزع على القطيف والهفوف وقطر ، لاهمية تقوية الحاميات العسكرية فيها ، واقتناعها بضرورة الحفاظ على نفوذها في الجزيرة العربية ومواجهة هيمنة بريطانيا وتحريضها العرب باستمرار على الدولة العثمانية وامدادها اياهم بالسلاح[٣٢].

من جانب آخر استمرت محاولات العثمانيين تشديد قبضتهم على شبه جزيرة قطر لخشيتهم من وقوعها هي الاخرى تحت الحماية البريطانية ، كما حدث مع البحرين ، فاستدعت الدولة الشيخ قاسم بن محمد الى البصرة وامرت واليها ان يفاوضه في امتلاك الدولة لقطر ، ولكنه ابى الذهاب ، ولما تحققت من رفضه سيرت عليه جيشا بقيادة محمد حافظ باشا – بعد اعادته الى عمله – عام ١٨٩٥ولكن انتهى الامر بهزيمة شنيعة تعرض لها القائد العثماني ، ولما كانت هذه الهزيمة تؤدي بالتالي الى القضاء على مركز الدولة في اعين العشائر البدوية فقد اعلن الباب العالي ان ما فعله والي البصرة كان دون علم منه ، واتجهت الدولة الى التفاوض مع شيخ قطر ، الذي قبل ان يتنازل لها عن ميناء الزبارة تعويضاً عما غض من كرامتها ، ولكن عندما حاولت الدولة تعيين مدير لها هناك وارسلته في جماعة من الجند لاستلام الميناء والاحتفال برفع الراية العثمانية ، عارضت الحكومة البريطانية ذلك وطلبت من الدولة العثمانية ان تبادر فورا بانزال العلم وسحب الموظف العثماني ، وبررت ذلك بان سكان الزبارة ومعظمهم من المشتغلين بتجارة اللؤلؤ مدينون لتجار البحرين ، وتبع ذلك ارسال بريطانيا في ايلول ١٨٩٥ اسطولا بحريا بقيادة الكولونيل بلي (Pelly) المقيم البريطاني في الخليج العربي الى الزبارة ، وقام بقصف ميناء الاخيرة محطما ما فيه من السفن التي قدر عددها باكثر من (٤٤) سفينة مسلحة كانت على اهبة الاستعداد للقتال ، فاضطر المدير العثماني على الفرار ، ولم تفعل السلطات العثمانية ازاء ذلك اكثر من الاحتجاج لدى وزارة الخارجية البريطانية ، والواقع ان تدمير الميناء يعد قضاءا على النفوذ العثماني في ساحل قطر ، وبذلك وجد الشيخ قاسم بن محمد نفسه وجها لوجه امام

البريطانيين ، وازاء عجز العثمانيين اعلن الاخير انسحابه من منصبه كقائممقام على قطر ، ولعل ذلك الموقف هو الذي جعل قاسما يتحول بالتدريج عن ولائه للعثمانيين[٣٤].

في محاولتنا تسليط الضوء على الاهداف التي كان شيخ قطر يأمل بتحقيقها لبلاده بتحالفه مع الدولة العثمانية ومحاولته الابقاء على علاقات المودة مع الباب العالي يمكننا ان نلخصها بما يأتي :

١- ان اعادة النشاط الى ميناء الزبارة سيدفع من مركز قطر في مجال التجارة والغوص على اللؤلؤ ويقوي من منافستها للبحرين في هذا المجال ، وقد استعان الشيخ قاسم بالتأييد العثماني لهذا الغرض ، لكن البريطانيين عارضوا بشدة اعادة تعمير الزبارة وانتهى بهم الأمر الى تدميرها تماماً عام ١٨٩٥.

٢- التخلص من منافسة التجار الهنود للسكان الاصليين في صناعة الغوص على اللؤلؤ ، اذ كانوا يمتلكون رؤوس اموال متفوقة على رؤوس اموال القطريين ، وبذا تمكنوا من السبق الى شراء اللؤلؤ عند المغاصات باسعار اعلى وان يعرضوا على قادة سفن الغوص اموالا اغرتهم بالعمل لحساب التجار الهنود ، الذين طالبوا باعفائهم من الرسوم مستندين الى رعويتهم البريطانية ، وقد تشدد الشيخ قاسم بن محمد في ضرورة اخضاعهم للرسوم وبذل جهدا كبيرا لمنع سيطرتهم على صناعة الغوص ، عن طريق تشجيع التجار القطريين على تكتيل الجهود لامتلاك اسطول كبير قدر بثلاثة آلاف قارب يعمل عليه تقريبا جميع سكان قطر[٣٤].

مقابل ذلك واجهت السياسة العثمانية تجاه قطر والهادفة الى جعلها قاعدة لمعاودة السيادة العثمانية في سواحل الخليج والجزيرة العربية معارضة شديدة من قبل بريطانيا ، ووفقا لما ذكرته مصادر الاخيرة فانه حينما اقترح مكتب الصحة العامة في القسطنطينة عام ١٨٩٧ انشاء مركز صحي عثماني في قطر ، قوبل ذلك برفض المقيم البريطاني في الخليج العربي ، الذي اكد معارضة بلاده لاي حقوق سيادية للدولة العثمانية في الاحساء ، الامر الذي كان سببا في افشال تلك المحاولة[٣٦].

وفي الواقع فان مظاهر الوجود العثماني السياسية والعسكرية في قطر اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على الرغم من قلتها، الا انها استمرت محافظة على ديمومتها مع تمتع الشيخ قاسم بن محمد بالاستقلالية في ادارة شؤون الامارة الى حد كبير ، ومما يعزز ذلك ما اوردته المصادر الروسية لعام ١٨٩٩ بالقول :" ان شيخ قطر كان يحمل قائممقام ويرفع العلم العثماني على قلعته ، كما يوجد في الدوحة فصيل من القوات النظامية العثمانية يبلغ تعداده (٢٥٠) جندياً"[٣٧]. كما ان مخطوطة عثمانية تعود الى المدة نفسها اكدت تلك الحقائق باشارتها الى وجود "طابور عسكري نظامي في قطر علما ان الدولة لا تستفيد منه لان جاسم الثاني بحكم نفوذه يتصرف كيف ما يشاء وهو الذي يتولى حكم القائممقامية فيه"[٣٨].

وحقيقة الأمر فان ردود الفعل القطرية ازاء السياسة العثمانية قد افادت منها بريطانيا التي كانت ترقب الاحداث الجارية عن كثب وتتحين الفرص المناسبة لاستغلالها خدمة لمصالحها ، وانسجاماً مع تلك التوجهات البريطانية فقد اقترحت وزارة الخارجية على وزارة الهند بان تقوم حكومة الهند بعقد اتفاق مع شيخ قطر اسوة بالشيوخ الآخرين في الخليج العربي ، وقد حمل وزارة الخارجية على اتباع هذه السياسة الرأي الذي ارسله سفيرها في القسطنطينية في خطابه بتأريخ ٢٢آب ١٩٠١المتضمن تأييد ذلك الاقتراح ، وكانت حكومة الهند عام ١٩٠٢ اول من اشارت بضرورة تبني طلب الشيخ احمد بن محمد آل ثاني لتشمله الحماية البريطانية ، لانه كان يخشى ان يأتي العثمانيون بحشود من الجند الى قطر بعد الاجراءات العثمانية التي اتخذت في تشرين الثاني ١٩٠٢ المتضمنة تحويل الوكرة والعديد والزبارة الى مناطق ادارية[٣٩]، وفي ٢٣ آذار ١٩٠٣ حذرت السلطات البريطانية الجانب العثماني من ان اي تغييرات ادارية في الخليج العربي ستؤدي الى اهتزاز الوضع الراهن في قطر ، وردت الحكومة العثمانية بانها لن ترسل اي مدراء الى تلك المناطق ، ولكنهم عادوا وارسلوا مديرا عثمانيا الى الوكرة ما لبث ان انسحب امام ضغوط حكومة الهند ، وابدل العثمانيون مديرهم بآخر من اهل المنطقة هو عبد الرحمن بن ثاني ، فيما رفضت حكومة لندن في العام نفسه رغبة آل ثاني التي ساندتها حكومة

الهند في سلك الشيوخ المتعاهدين ، وذلك لاستجابة الحكومة العثمانية لما طلبته الحكومة البريطانية من الغاء المديريات[٤١].

وعلى اثر اغتيال الشيخ احمد اخي الشيخ قاسم الذي تولى شؤون القائمقامية مع تواجد معاون عثماني عام ١٩٠٥ بيد احد خدمه من قبيلة بني هاجر ، فقد عهد بادارة الدوحة والعلاقات السياسية مع الدولة العثمانية الى الشيخ عبد الله الابن الرابع للشيخ قاسم ، الذي كان يراجع والده في الامور الحساسة في معتزله بقرية الوسيل في منتصف الطريق بين الدوحة والخور[٤٢].

يتبين لنا من العرض السابق ان الشيخ قاسم بن محمد استمر يتصرف في شؤون قطر بكيفية جعلته مستقلاً عن العثمانيين استقلالاً يكاد يكون تاماً، وان كانت حاميتهم ما انفكت مرابطة في بلدة الدوحة ، واشارت المطبوعات الرسمية للحكومة العثمانية الى الشيخ قاسم بوصفه قائممقام قضاء قطر في سنجق نجد لعام ١٩٠٩ [٤٣] مما يدل على تبعية قطر الى الدولة العثمانية بصورة اسمية ، وتنامي دور آل ثاني في حكم الامارة بعيداً عن تأثير الباب العالي .

وعلى كل حال فان الاحداث التي واجهت الدولة العثمانية في ممتلكاتها الاخرى مع الايطاليين في ليبيا ومع روسيا في البلقان سرعان ما جعلت العثمانيين يتجهون الى تسوية نزاعاتهم مع البريطانيين سلمياً ، لكي يتسنى لهم التفرغ لمعالجة مشاكلهم الاخرى الاكثر اهمية ، فضلاً عن انسحاب العثمانيين من متصرفية الاحساء قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى وبالتحديد عام ١٩١٣ ، قد جعل موقفهم في قطر حرجاً ، فجرت مباحثات بين الجانبين خلال المدة ما بين سنوات ١٩١١و ١٩١٣ بشأن مناطق النفوذ بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الخليج العربي ، وتم التوصل الى عقد اتفاقية في ٢٩ تموز ١٩١٣[٤٤].

وبقدر صلة بنود الاتفاقية بموضوع الدراسة فقد عالجت الاخيرة في المادة (١١) منها قضية قطر ، اذ تنازلت الدولة العثمانية تنازلاً تاماً عن حقوقها في السيادة عليها ، ووافقت على ان يحكم الامارة شيخ من آل ثاني ويتوارث خلفاؤه بالحكم[٤٥]، فضلاً عن تعهد الحكومة البريطانية بمنع حكام البحرين من محاولة ضم شبه جزيرة قطر[٤٦].

في ضوء استعراض الصفحات السابقة التي تضمنتها مجريات الوقائع التأريخية يمكن القول ان الشيخ قاسم بن محمد كان ميالا في سياسته الخارجية الى توطيد صلاته مع الدولة العثمانية لاسباب تتعلق بعدم ممارسة الدولة ضغوط عليه من شأنها ان تحد من استقلالية قطر ، فيما كانت بريطانيا تمارس سياسة ترمي الى تقوية نفوذها في شبه الجزيرة وربطها بمعاهدات تضمن مصالحها في الخليج العربي ، وقد برز دور شيخ قطر في مجهوداته الحفاظ على امارته من الاخطار الخارجية التي كانت تهددها ، اذ كان قاسم بن محمد رجلاً طموحاً في محاولاته المستمرة بالتحرر من التبعية العثمانية او البريطانية ، مستفيدا من حالة التنافس بين الدولتين الكبيرتين في صون استقلال قطر وحرية حركتها في العلاقة مع القوى الاقليمية والدولية ، واستمر في اتباع تلك السياسة حتى وفاته عام ١٩١٣.

الخاتمة

برزت من خلال الدراسة امور يمكن تلخيصها بما يأتي :

- تبين من مجريات البحث ووقائعه ان احد اسباب ترحيب الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بالوجود العثماني ، هو بهدف التخلص من دفع الضريبة التي التزم والده بدفعها لحكام البحرين ، لكن قيام السلطات العثمانية بزيادة تلك الرسوم الكمركية المفروضة على سكان قطر الذين يعتمدون في حياتهم المعيشية على استخراج اللؤلؤ وصيد السمك ، فضلاً عن بعض الاعمال التجارية ، قد الحق ضررا بشيخ قطر والاهالي ، واشاع حالة من التذمر بين السكان .
- وجاءت معركة الوجبة عام ١٨٩٣ التي خاضها القطريون لتوضع حدا للنفوذ العثماني في بلادهم ، مقابل تصاعد النفوذ البريطاني الذي كان يطمح بفرض سيطرته على قطر ، وقد وجد ارضا خصبة باتجاه توثيق صلاته بالشيخ قاسم بن محمد مستثمرا اجواء التوتر التي غلبت على العلاقات العثمانية – القطرية ، بسبب استمرار الدولة العثمانية في اتباع سياسة قائمة على ممارسة ضغوط اقتصادية واساليب في الادارة في تعاملها مع القطريين ، فكان من الطبيعي ان يعمل شيخ قطر على مد جسور التعاون مع بريطانيا وهي الطرف المنافس للدولة العثمانية بالحصول على مناطق النفوذ في الخليج العربي ، الامر الذي جعل السيادة العثمانية في قطر وغيرها من الامارات العربية بالمنطقة سيادة اسمية اكثر منها فعلية، اذ ان الادارة العثمانية كانت نافذة في بلاد ما بين

النهرين، اما في المناطق الصحراوية فلا سيطرة الا للحكام العرب ، فقد حافظت القبائل العربية على استقلالها ، ولعل في تولي شيخ قطر ادارة شؤون امارته بمعزل عن الدولة العثمانية في احيان كثيرة خير دليل على ما ذهبنا اليه .

- اتسمت سياسة شيخ قطر بالتردد في علاقته مع الدولة العثمانية وبريطانيا، لكنه نجح بتحقيق التوازن في صلاته مع كلا الدولتين ، اذ كان يتجه الى الاولى لمناوأة البريطانيين في البحرين ، وتارة كان يطلب العون البريطاني لاجل التخلص من القيود العثمانية التي ارادت ان تكبل حريته في ادارة قطر ، لكنه فضل بالاخير الأبتعاد عن الدولة وتوطيد صلاته مع الحكومة البريطانية .

المصادر

- **الوثائق غير المنشورة :**
- **الوثائق العثمانية :**

- رقم البحث ٣٩٣٦ – بلا تأريخ – الارشيف العثماني في استانبول ، رقم الاوراق ٢٢٥٦ ، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي ، بغداد ، وزارة الاعلام .

- **الوثائق الانكليزية المعربة المنشورة :**

- سالدانا ، جى . اى ، الشؤون القطرية من سنة ١٨٧٣ الى ١٩٠٤ ، تعريب احمد العناني ، مطابع دار العلوم ، الدوحة ، ١٩٧٦.

- الوثائق الانكليزية المنشورة :

- Aitchison, G. U; Acollection of Tretties Engagements and Sands , Realting to India and Neighbouring Countries ,Vol.X, Calcutta ,1933.

- Bedwell, Robin ; The Affairs of Kuwait 1896-1905 ,Vol.I , 1896-1901, Frank Cases and Company limited , Great Britain, 1971.

- الكتب العربية والمعربة :

- ابراهيم ، عبد العزيز عبد الغني ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ ، دراسة وثائقية ، دار المريخ ،ط١ ، الرياض ،١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.

- آداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ،ج١ ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٢.
- الحمدي ، صبري فالح ، اضواء على تأريخ البحرين الحديث ، دار الحكمة ،ط١ ،لندن ، ٢٠٠٧.
- ـــــ ، صفحات من تأريخ الخليج العربي الحديث ، دار الحكمة ، ط١ ،لندن ، ٢٠٠٢.
- الخصوصي ، بدر الدين عباس ، دراسات في تأريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، منشورات ذات السلال ، الكويت (د.ت) .
- الدباغ ، مصطفى مراد ، قطر ماضيها وحاضرها ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
- سنان ، محمود بهجت ، تأريخ قطر العام ، مطبعة التلغراف ،ط١ ، بغداد ،١٩٦٦.
- شركة الزيت العربية الامريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة ، ١٩٥٢.
- الصالح ، نورية محمد ناصر ، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني ١٨٦٦-١٩٠٢ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٧.
- العناني ، احمد ، دراسة مقارنة بين الوثائق التركية والبريطانية الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي خلال القرن االتاسع عشر ، ابحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، ابوظبي ، ١٩٨٢.
-العسكري ، الحاج عبد الوهاب ، امارة قطر ، مطبعة التلغراف ، بغداد (د.ت).
- العقاد ، صلاح ، حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١وصداها في منطقة الخليج ، البحوث المقدمة الى " مؤتمر دراسات تأريخ شرق الجزيرة العربية " ، ج٢ ، الدوحة ، ١٩٧٦.
- ـــــ ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥.
- قاسم ، جمال زكريا ، الخليج العربي دراسة لتأريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٤.

- لوريمر ، ج .ج. ، دليل الخليج ، القسم التأريخي ، ج٧ ، ترجمة ديوان امير قطر ، الدوحة ، ١٩٧٥.
- النجار ، مصطفى عبد القادر ، التأريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، ١٩٧٥.

- الكتب الاجنبية :

- Dickson ,H.R.P ; Kuwait and Her Neighbours , George Allen and Unwin LTD Ruskin Museum Stareet (N.D).
- Marriott, J.A.R ; The Eastern Question A study in European Diplomacy , London , 1958.

- البحوث المنشورة في الدوريات :

- بياتي ، محسن حسن علي ، ترجمة مخطوطة عن الجزيرة العربية ، مجلة سومر ، الجزء الاول والثاني ، المجلد التاسع والثلاثون ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٣.
- الحمداني ، طارق نافع ، العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما ١٨٧٨-١٩٠٧، مجلة الوثيقة ، العدد ١٦ ، السنة ٨ ، البحرين ، مركز الوثائق التأريخية ، جمادى الثاني ١٤١٠هـ/يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠م.
- سنان ، محمود بهجت ، امارة قطر في مدارج التأريخ ، مجلة الاقلام ، ج٢، السنة ١ ، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ، ١٩٦٤.
- عقيل ، مصطفى ، التنافس العثماني البريطاني حول قطر (١٩٠٢-١٨٩٢) في ضوء الوثائق الروسية ، مجلة دراسات تأريخية ، العددان ٦٥-٦٦، جامعة دمشق ، ايلول – كانون الاول ، ١٩٩٨.
- قاسم ، جمال زكريا ، النزاع البريطاني العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، المجلة التأريخية المغربية ، العدد ٢٩-٣٠، السنة ١٠ ، تونس ، جويلية ، ١٩٨٣.

الهوامش

١-لمزيد من التفاصيل عن مشاكل الدولة العثمانية وحروبها في اوربا ينظر :
- J.A.R , Marriott ; The Eastern Question A study in European Diplomacy , London ,1958.

٢- محمود بهجت سنان ، تأريخ قطر العام ، مطبعة المعارف ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٦، ص٥٢-٥٣.

٣- طارق نافع الحمداني ، العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما ١٨٧٨-١٩٠٧ ، مجلة الوثيقة ، العدد ١٦ ، السنة ٨ ، البحرين ، مركز الوثائق التأريخية ، جمادى الثاني ١٤١٠ هـ/ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠م ، ص٩٢-٩٣.

٤- نورية محمد ناصر الصالح ، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني ١٨٦٦-١٩٠٢ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،١٩٧٧، ص٥٣-٥٤.

5- Robin Bedwell ; The Affairs of Kuwiat 1896-1905 ,Vol.I ,1896-1901, Frank Cases and Company Limited ,Great Britain , 1971, P.11.

6-H. R. P, Dickson ; Kuwait and Her Neighbours , George Allen and unwin Ltd Ruskin Museum Stareet (N.D),P.26.

٧- صبري فالح الحمدي ، صفحات من تأريخ الخليج العربي الحديث ، دار الحكمة، ط١ ،٢٠٠٢ ، ص٢٠٥.

٨- حكم الشيخ قاسم قطر بدءا من عام ١٨٧٢ واستمر حكمه المباشر لقطر طوال المدة من عام ١٨٧٦ حتى وفاته عام ١٩١٣.

٩- صلاح العقاد ، حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١ وصداها في منطقة الخليج العربي ، البحوث المقدمة الى " مؤتمر دراسات تأريخ شرق شبه الجزيرة العربية " ،ج٢ ، الدوحة ،١٩٧٦ ،ص٩٣٠-٩٣٢.

10- G. U. Aitchison ; Acollection of Treaties Engagements and Sands, Realting to India and Neighbouring Countries , Vol.X ,Calcutta, 1933,P.105;

صلاح العقاد ، حملة مدحت باشا ، ص ٩٣٥.

١١- ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التأريخي ، ج٧ ، ترجمة ديوان امير قطر ، الدوحة ، ١٩٧٥ ، ص١٢١٩.

12- Rupert. Hak , The (persion) Gulf States , New York ,1951,P.51.

١٣-محمود بهجت سنان ، امارة قطر في مدارج التأريخ ، مجلة الاقلام ،ج٢ ، س١، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ،١٩٦٤ ،ص٧١.
١٤- صبري فالح الحمدي ، اضواء على تأريخ البحرين الحديث ، دار الحكمة ، ط١، لندن ،٢٠٠٧،ص ٢٠٧.
١٥- رقم البحث ٣٩٣٦ ، رقم الاوراق ٢٢٥٦ ، رقم القسم ١٤ ، رقم الظرف ١٢٦، رقم الكارتون ١١ ، الوثيقة غير مؤرخة (محل الختم الشخصي لصاحب اللائحة ١٢٤٠هـ) ، الارشيف العثماني في استانبول ، بغداد ، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي ، وزارة الاعلام .
١٦- مصطفى عقيل ، التنافس العثماني البريطاني حول قطر (١٩٠٢-١٨٩٢) في ضوء الوثائق الروسية ، مجلة دراسات تأريخية ، العددان ٦٥-٦٦ ، جامعة دمشق ، ايلول – كانون الاول ١٩٩٨ ،ص١٣٤.
١٧- صلاح العقاد ، حملة مدحت باشا ، ص٩٣٥.
١٨- لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٢٢٠-١٢٢١ ؛ محمود بهجت سنان ، تأريخ قطر العام ،ص٩٠-٩١.
١٩- البدعة : وهي من احياء مدينة الدوحة.
٢٠- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتأريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، القاهرة ،١٩٧٤ ،ص٢٣٩.
٢١- شركة الزيت العربية الامريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٥٢ ،ص٣٠٢.
٢٢- مصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص١٣٥-١٣٦.
٢٣- لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٢٢٣-١٢٢٤.
٢٤- لمزيد من التفاصيل ينظر : مصطفى عبد القادر النجار ، التأريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٧٥ ،ص٦٢-٦٣.
٢٥- مصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص١٣٧.
٢٦- مصطفى مراد الدباغ ، قطر ماضيها وحاضرها ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨١هـ /١٩٦١م ، ص١٨٤.
٢٧- احمد العناني ، دراسة مقارنة بين الوثائق التركية والبريطانية الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج خلال القرن التاسع عشر ، ابحاث الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، ابو ظبي ، ١٩٨٢ ، ص٢٠٩-٢١٠؛ محمود بهجت سنان ، تأريخ قطر العام ، ص٩٣.
٢٨- نقلاً عن : محمود بهجت سنان ، تأريخ قطر العام ،ص٩٣-٩٤.
٢٩- المصدر نفسه ، ص٩٤-٩٥.

٣٠- عمل سالدانا على جمع وثائق مختارة صادرة من حكومة الهند والواردة اليها من الخليج العربي بتكليف من الدائرة الخارجية بحكومة الهند ووضعها في كتاب بجزئين .
٣١- جى .اس . سالدانا، الشؤون القطرية من سنة ١٨٧٣ الى ١٩٠٤ ، تعريب احمد العناني ، مطابع دار العلوم ، الدوحة ،١٩٧٦ ،ص١٦٨.
٣٢- مصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص١٤٢-١٤٤ ؛ محمود بهجت سنان ، تأريخ قطر العام ، ص٩٥.
٣٣- مصطفى عقيل ، المصدر السابق ، ص١٤٤.
٣٤- بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تأريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت (د.ت) ،ص١٢٩-١٣٠ ؛ جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، ص٢٤٦-٢٤٧.
٣٥- صلاح العقاد ، حملة مدحت باشا ، ص٩٣٦-٩٣٧.
٣٦- لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٢٥٦.
٣٧- آداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ج١ ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص٧٢.
٣٨- محسن حسن علي بياتي ، ترجمة مخطوطة عن الجزيرة العربية ، مجلة سومر، الجزء الاول والثاني ، المجلد التاسع والثلاثون ، بغداد ، وزارة الثقافة والاعلام ،١٩٨٣ ، ص٢٧٦.
٣٩- قامت الدولة بتأسيس مديريات عثمانية في تلك المدن ، اذعين يوسف بك مديرا لناحية الوكرة وعبد الكريم افندي مديرا لناحية العديد ، فيما اصبح عربي افندي مديرا للزبارة . جى .اى سالدانا ، المصدر السابق ،ص٢٢١.
٤٠- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية ، دار المريخ ،ط١ ، الرياض ،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص١٤٩.
٤١- لمزيد من التفاصيل ينظر : احمد العناني ، المصدر السابق ،ص ٢١١.
٤٢- شركة الزيت العربية الامريكية ، ص٣٠٤.
٤٣- الحاج عبد الوهاب العسكري ، امارة قطر ، مطبعة التلغراف، بغداد (د.ت) ، ص ١٢ ؛ بدر الدين عباس الخصوصي ، المصدر السابق ، ص١٣٠-١٣١.
٤٤- جمال زكريا قاسم ، النزاع البريطاني العثماني في الخليج العربي قبل نشوب الحرب العالمية الاولى ، المجلة التأريخية المغربية ، العدد ٢٩-٣٠، السنة ١٠، تونس ، جويلية ، ١٩٨٣ ، ص٣٥٩.
٤٥- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٢٠٧.